



# العراقيات والاستفتاء على الدستور

د. رعد علي



الكثير من النساء العراقيات قالوا نعم للدستور رغم وعي بعضهم انه لا ينسجم مع

طموحاتهم، وأخريات رفضن الدستور لأسباب مختلفة، والبعض قاطع.

تشكلت اللجنة الدستورية بعد انتخابات يناير ٢٠٠٥ من قبل الجمعية الوطنية في تاريخ ١٢ نيسان ٢٠٠٥. قاطع أكثر العرب السنة تلك الانتخابات، ولذا لم يكن لهم تمثيل يذكر بالجمعية، وضمت اللجنة الدستورية ٥٥ عضو من القوائم البرلمانية، وبدأت اللجنة أعمالها في ١٣-٦-٢٠٠٥ بعد رفع تمثيل العرب السنة إلى ١٥ عضو إضافة لعشرة مستشارين، بلغ عدد النساء في اللجنة الدستورية سبع سيدات من المجموع الكلي، وقدمت مسودة الدستور للاستفتاء بالعراق في ١٥ أكتوبر ٢٠٠٥.

حدثت عضوات بالجمعية الوطنية النساء العراقيات للمشاركة في الاستفتاء على الدستور، الدكتورة عقيلة الدهان عضو اللجنة الدستورية من قائمة الإئتلاف الموحد "تشكيل حكومة دائمة يتطلب وجود دستور يعالج هموم الشعب"، المحامية سولاف عبدا لله العضو بالجمعية الوطنية من قائمة التحالف الكردستاني، دعت المرأة العراقية بالتصويت بنعم على الدستور لأنه يبني مستقبلها حسب كفاءتها "أدعو جميع الأخوات لترسيخ الديمقراطية وبناء غد جميل لأطفالنا"، سلوى التميمي العضو بالجمعية الوطنية عن قائمة الإئتلاف الموحد وضحت للنساء خطورة إسقاط الدستور "فشل الدستور يرجع الدكتاتورية بلباس آخر"، وهذا لأن إسقاط الدستور يترتب عليه إعادة انتخابات الجمعية الوطنية وكتابة دستور آخر، بظل حكومة مؤقتة.

سامية عزيز عضو الجمعية الوطنية ومن قائمة التحالف الكردستاني من ضمن الحزب الكردي القيلي "الدستور لا ينصف المرأة لكن العملية السياسية مهمة للهدوء والاستقرار". دعت سامية النساء لقول نعم لكي يتم التغيير المطلوب بالأسلوب الديمقراطي.

وتتفق الدكتورة سها العزاوي مع آراء سامية، سها عضو باللجنة الدستورية عن العرب السنة وصاحبة منظمة سميراميس النسوية، هذه المنظمة عقدت الكثير من الندوات والمحاضرات لتوعية النساء بالمفاهيم الدستورية، آخرها كانت بالموصل، وكان قرار النساء هناك "عدم

ورئيسة التجمع النسائي العراقي المستقل، تنصح النساء لقول نعم لإنجاح العملية السياسية، مع أنها شخصياً كانت ستقول لا لولا التغييرات الأخيرة التي حصلت للمسودة، وتمنح هذه التغييرات الصلاحية للبرلمان القادم بإعادة النظر بالدستور، تؤكد ميسون "سنعمل لإدخال التغييرات المطلوبة بالدستور"، وتتفق معها هند شنين صاحبة منظمة رعاية الطفولة بالعراق "الدستور فيه ثغرات خاصة بالطفل والمرأة"، هند لا تقاطع الدستور بهذه الظروف التي تحتاج لتوحيد كلمة العراقيين لأن "الدستور قابل للتغير".

الدكتورة ابتسام الشمري صاحبة منظمة المرأة لخبر المرأة كان آخر نشاط لمنظمتها في بعقوبة قبل أيام قليلة من الاستفتاء، وبعقوبة من المناطق الساخنة بالعراق لكثرة العمليات الإرهابية فيها، تصور ابتسام تفاعل النساء مع الدورات التي أقاموها للتوعية بأنه "كان فظيحا دعونا ٤٠ سيدة جاءتنا ٧٠" ولن ترفض ابتسام الدستور، لأنها ترى أن رفضه "يجعلنا نعود للصفر وهذا لا نريده".

هناك أدوار صاحبة جمعية الأمل العراقية وشبكة نساء العراق، تتفق هناك مع الأخريات على دور منظمات المجتمع المدني في نشر الفهم والتوعية والدعوة للمشراكة. عملت هناك بمناطق مختلفة بالعراق، مثل الأهوار وكربلاء والمحافظات الجنوبية "تركت النساء بيوتهن وجاءوا لنا لنوضح لهم معنى الدستور في ظروف أمنية صعبة"، لكن هناك تصر علي رفض الدستور، لأنها ترى أن "بناء هذا الدستور لم يكن على قاعدة صحيحة"، فهي تطمح لدستور مدني ليس فيه تناقضات، وتقول "إن الرفض لا يعني موقفاً سلبياً إنما مواصلة العمل لتحسين المسودة"، توافقها لأمعة طلباني التي ستصوت

المشاركة بالعملية السياسية"، لكن المنظمة لعبت دوراً "أفهمناهم أن السلبية تلغي دورهم ولا بد أن يشاركوا"، توضح سها أن النساء بالفعل استجبن لهذه الندوات وتغيرت آراؤهن من السلبية إلى المشاركة الفعلية، سها قالت نعم للدستور رغم تحفظاتها على بعض بنوده "نريد الانتقال لمرحلة نبنى بها ونعمر ونصلح الأخطاء".

قامت منظمات المجتمع المدني بالفترة الأخيرة بالعديد من النشاطات التي تهدف لنشر الوعي بين النساء وإفهامهم المواد الدستورية وأهمية المشاركة بالعملية السياسية.

الدكتورة إيمان عبد الجبار صاحبة تحالف نساء الرافدين، وهو تحالف يضم ٣٦ منظمة نسوية، عمل هذا التحالف حملات واسعة للتوعية، شملت مناطق العراق كله، وتري إيمان أن تجاوب النساء كان "رائعاً فالمرأة العراقية تريد أن تفهم ما يدور" خصوصاً المرأة التي بالأرياف، إيمان ستصوت بنعم للدستور "إذا لم نحصل على حقوقنا لن نقف حجر عثرة بطريق العملية السياسية"، وتؤكد علي المرأة العراقية أن تواصل نضالها مستخدمة بعض البنود التي بالدستور كقاعدة لتحقيق طموحاتها الدكتورة سندس عباس رئيسة معهد المرأة القيادية، تعتقد أن دور المنظمات ليس تحديد خيارات الناس إنما "رفع مستوي الوعي لاتخاذ القرار"، وتتفق معها بان جميل المسؤولة باتحاد النساء الأشوري، لهذا فان سندس وبان أقامت العديد من المحاضرات وورش العمل، شعرت سندس ب"تعطش النساء لفهم العملية السياسية" مما يجعلها تشعر بحجم مسؤولية منظمات المجتمع المدني في تسليح المرأة بالمعرفة "كي لا تكون تابعة".

الناشطة ميسون الدملوجي وكيلة وزارة الثقافة